جريدة بهرا وشمعتها الـ ٢٨

أويا أوراها

أعتمدت جريدة بهرا الغراء ومنذ انطلاقتها يوم السادس والعشرين من حزيران عام ١٩٨٢ بأن تكون الجريدة المركزية ولسان حال الحركة الديمقراطية الآشورية المعبّرة عن خطها القومي والوطني ونهجها الفكري والسياسي، هذه الجريدة إذا ما تمعنا ولو قليلا بمسيرتها حيث نراها قد خاضت نضالا شاقا عبر جميع الصفحات البطولية التي مرت بها الحركة "زوعا"، لذا تعد وعن حق واحدة من جملة النتاجات المتميزة التي إختص بها هذا الفصيل السياسي والجماهيري بحيث صار أسم هذه الوسيلة الأعلامية ملازما ومرادفا لأسم الـ "ح د آ" وكانت تعرف وفي أكثر المناسبات أو بالأحرى لدى العامة باسم "جريدة زوعا"، وهذا أن دل على شيء فأنه يدل على عمق الترابط القائم بينهما هذا من جهة وأما من الأخرى كون هذا الترابط مبنيا على أسس هامة وحيوية منها تاريخها النضالي المرتبط بنضال زوعا، أضافة الى تراكمات الظروف العسيرة التي مرت عليها لكنها ظلت محافظة على أستمرارها وديمومتها بغض النظر عن بعض التوقفات أو الأنقطاعات ناهيك عما مرت بها من مراحل التغيير والتطور اللذين كانا يضفيان عليها حلة جديدة كما وعلينا أن لا ننسى مواكبتها والتغيرات أو التبدلات السياسية الحاصلة على الساحة العراقية والأقليمية والعالمية وقراءتها السليمة للواقع القومي الكلدوآشوري السرياني...

كل هذا جعل منها صحيفة ذات مفهوم متميز ومكانة خاصة قل نظيرها رغم محدودية الأمكانات المادية التي لا تزال قائمة حتى الساعة... أن أختيار "زوعا" وكما نعلم لـ "بهرا" أسما أوعنوانا لجريدته الرسمية جاء تيمنا بأول صحيفة آشورية "زهريرا دبهرا" التي كانت تطبع في مدينة "اورمي" بدولة ايران عام ١٨٤٩، لكن يبقى ما تتصف به "بهرا" اليوم من بقية الصحف الخاصة بأبناء شعبنا التي ظهرت وفي حقب زمنية مختلفة هو وكما ذكرت آنفا أستمرارها ومن دون توقف طيلة الـ "٢٨، عاما ليظل لهيبها وهاجا ومنيرا فارشا شعاعه الى أبعد بؤرة من أرض المهد "بيت نهرين"، واليوم هي جريدة بهرا وبفضل الجهود الخيرة من ملاكها "زوعا" وجهود المؤازرين والمساندين تقرأ في كل بيت ومن على صفحات الأنترنيت... عزيزي القارئ الكريم لو عدنا الى الوراء وأستذكرنا مراحل النضال الشاق من عمر هذه الجريدة والتي هي جزءا لا يتجزأ من مراحل الكفاح المسلح للحركة الديمقراطية الآشورية لتبين بأنه لم يكن من اليسر أبدا وفي مثل تلك الظروف الصعبة والطبيعة القاسية من حيث المكان والمناخ وحالة اللاأستقرار التي تتداخل وعمليات القصف البري والجوي من قبل أزلام النظام البائد، اضافة الى الواجبات المتناوب عليها كالدوريات والحراسات الليلية لمقرات "زوعا" التي ومن داخلها وبين صخورها كانت تبدأ مرحلة الأعداد والتهيئة للجريدة الغراء من لدن ذلك الرعيل المجاهد الذي لم يبخل جهدا أبدا في تعرية شوفينية النظام الدموي وهو في أوج سعيره عبر وسيلتهم الأعلامية "جريدة بهرا" التي كانت تقف شامخة بما كان يتصدر صفحاتها من مقالات سياسية وتحليلية لواقع العراق والدور الأقليمي والدولي ومتغيراته، اضافة الى مواضيع فكرية وتثقيفية تعبر عن أهداف ونهج الحركة والتعريف بهما مرورا بالمواد التاريخية المستنبطة من تاريخ شعبنا الكلدوآشوري العظيم، كي تبدأ بعدها المرحلة الأهم والتي هي عملية أيصالها الى تنظيمات "زوعا" في الداخل ومن خلالهم الى الأنقياء من عموم أبناء شعبنا الأبي الذي كان قابعا تحت سلطة العبودية الغابرة...

بهرا
الضياء
الخبر الصادق والكلمة الحرة
أسرة تحرير بهرا في ذكراها الـ ٢٨

وفي الختام حيث نرى اليوم جريدتنا "بهرا" وبحلتها الجديدة وبطبعتيها العربية والسريانية تزين مكتبات بغداد وأغلب محافظات العراق ولم يكن بمقدور كائن من يكون أن يثنيها عن الصدور أو يحبط من عزيمة القائمين على تحريرها، لتصطف بجانبها الوسائل الأعلامية المسموعة والمرئية من "راديو آشور وتلفزيون وفضائية آشور مضافا إليها موقع زوعا الألكتروني عبر شبكة الأنترنيت" التي تشرف عليهما "ح د آ"، أضافة الى العديد من المطبوعات الكلدوآشورية المستقلة النزيهة في توجهاتها وتطلعاتها من أجل أعلاء صوت الحق لأبناء شعبنا الوقور من جهة ومن الأخرى العمل على الحط من الأصوات الذليلة والمشوشة والتي هي فعلا في طريقها آيلة الى الزوال...

وأخيرا وليس آخرا تحية حب وأعتزاز لجريدة بهرا الغرّاء في ذكراها العطرة الـ "٢٨" ومن خلالها لكل الوسائل الأعلامية العراقية النزيهة والكلدوآشورية على حد سواء وتحية أكرام وتقدير لذلك الرعيل الغيور الذي في محنه كان للقلم دورا بجانب سلاحه القول الفصل متمكنا من أرساء أساسات هذه الجريدة التي بمجرد ما نشاهدها اليوم او بتلمسها نتذكر السجل البطولي وصفحات النضال الحقيقي للحركة الديمقراطية الآشورية "زوعا" كما ومن البديهي أن يخطر على البال ايضا مراحل التطور والتجدد التي مرت على هذه الجريدة الصامدة التي بتصفحها نشم من داخلها رائحة الشهامة للشهيد "يوبرت بنيامن" الذي كانت يد الخيانة والرذيلة قد وشت عليه وجريدة بهرا العزيزة على قلبه بيده كي يرتفع الى أعواد المشانق معتليا أياها برفقة نخبة من قيادي ومؤسسي الحركة "زوعا"...

دولة المواطنة أم دولة المكونات...؟

بقلم: خوشابا سولاقا

قبل البدء في مناقشة الموضوع المطروح عبر هذا العنوان بشيء من التفصيل والتحليل والمنطق لابدّ لنا أن نعرف ونوضح ماذا يعني مفهوم الدولة نفسها بشكل عام وعلاقتها بالمكونات والجماعات والأفراد في المجتمع ليتسنى لنا الدخول في توضيح الموضوع بصورة أدق وأعمق تجنبا للوقوع في الأشكالات والألتباسات السائدة في المجتمع من تصورات ومفاهيم حول مفهوم الدولة من جهة ومفهوم الحكومة والسلطة من جهة أخرى.

إن مفهوم الدولة بشكل عام يعني تلك القوة الاجتماعية المنظمة في المجتمع التي تمتلك سلطة قوية تعلو من خلالها قانونا فوق أية مكون أوجماعة داخل المجتمع وعلى أي فرد من أفراده دون تمييز مهما كان شأنه ونسبه وموقعه الاجتماعي وعرقه ودينه ومذهبه، وما يميز الدولة بمفهومها الوطني الشامل عن بقية المكونات والجماعات الأخرى في المجتمع، هو ذلك الأعتراف الاجتماعي الذي يعطيها حق القسر وطلب الطاعة لها من المواطنين بالقدر الذي يخوله الدستور والقانون، ويعطيها هذا الحق الأولوية على كل المكونات وكل الجماعات الأخرى في المجتمع مثل الأحزاب والحركات والتنظيمات السياسية المختلفة والمكونات الدينية والطائفية والأثنية والجماعات الاقتصادية والتجمعات العمالية والنقابات والاتحادات المهنية المختلفة وحتى مؤسسات المجتمع المدني بكل إنتماءاتها المهنية والأنسانية طالما هي تعمل وتنشط داخل حدود الدولة الوطنية، وهنا من الضروري جداً ولكي لانقع في الالتباس وتختلط لدينا الامور، أن نفرق بدقة شديدة بين مفهوم الدولة ومفهوم الحكومة فالدولة هي الجهاز المسيطر والمنظم والموجه لكل نشاطات المجتمع، والحكومة تعني الاشخاص الذين يحكمون بأسم الدولة وينفذون سياساتها في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية والتعليمية وغيرها. فالدولة على هذا الأساس هي تصور نظري لكيان مادي ومعنوي ثابت، أما الحكومة وأشخاصها فهم يتغيرون حسب تغير سياسات الدولة والقوى التي تقودها، ولاتختلط هاتان الصورتان "الدولة" و"الحكومة" إلا في المجتمعات البدائية المتخلفة أو في الدول الديكتاتورية ذات النظام الشمولي حيث فيها يدعي الحاكم المستبد أنه "الدولة" و"الحكومة" كما قالها لويس الرابع عشر ملك فرنسا قديماً، وكما يفعل الكثير من حكام العالم الثالث المتخلف حالياً دون أن يقولوا ما قاله لويس الرابع عشر.

وإنطلاقاً من هذه المقدمة المتواضعة البسيطة والواضحة يجب أن نختار لعراقنا المتعدد المكونات العرقية والدينية والطائفية ما يلائمه ويحافظ على وحدته وقوته بين أن نبني ونؤسس لدولة المواطنة العراقية الموحّدة لكل العراقيين يكون فيها العراقيون متساوين في الحقوق والواجبات امام القانون وفق معيار المواطنة والهوية الوطنية دون النظر الى الهويات الخصوصية اي بمعنى ان تكون المرجعية الوحيدة لدولة المواطنة هما الدستور والقانون وحدهما دون سواهما وبين أن نبني ونؤسس لدولة المكونات أي أن يكون لكل مكون دولة خاصة به يحكمها قانونه الخاص ويحاول فرض سيطرته وسلطته وإدارته على غيره من المكونات بوسائل العنف والقوة والقسر والاجبار والتهديد والترهيب، ويكون في حالة الصراع والحرب والأقتتال الدائم مع المكونات الأخرى والتي هي الاخرى لها أيضا قانونها الخاص ووسائلها العنيفة، وتعيش البلاد على اثر ذلك في حالة الحرب الاهلية وعدم الاستقرار، اي بمعنى ان دولة المكونات لها مرجعيات عديدة غير منسجمة مع بعضها وفي ظل غياب مرجعية الدستور والقانون.

إن ما هو عليه الحال في العراق الآن هو أقرب الى دولة المكونات الأثنية والطائفية السياسية منه الى دولة المواطنة، وإن مايجري الآن عملياً على الساحة السياسية هو حصيلة سعي النخب السياسية الكبيرة المهيمنة والمتحكمة بالقرار السياسي العراقي والمؤسسة أيديولوجيا على فكر وفلسفة الخصوصيات الأثنية والدينية والطائفية السياسية، وهذا السعي يصب بأتجاه تقوية وترسيخ مفهوم دولة المكونات على حساب إضعاف مفهوم دولة المواطنة، وتلك هي مسؤولية تاريخية يتحمل نتائجها الوخيمة العواقب –على مستقبل البلاد بشكل خاص– قادة هذه النخب مستقبلاً. ودولة المكونات بالنتيجة هي الحصيلة الطبيعية والوليد غير الشرعي لسياسة المحاصصة المقيتة بكل ألوانها وأشكالها التي أعتمدت خلال السنوات السبع المنصرمة كمعيار لتقسيم وتوزيع السلطة بين المكونات في العراق وأمست الآن العقدة التي يصعب حلّها على كل المستويات، بحيث أصبح لايعرف العراقي إلا من خلال خصوصياته الاثنية والدينية والطائفية والقبلية والعشائرية وغيرها، مع تهميش واقصاء ذكر مواطنته العراقية ويكاد أن يكون هذا الأمر قد أصبح أمراً واقعاً في حياة العراقيين وهذا ما يبعث حقاً على الحزن والأسى والأسف ويجعلنا أن نقول وا أسفاه أين كنا وأين أصبحنا من هذا وذاك...!! بينما تكون دولة المواطنة هي الحصيلة الطبيعية والوليد الشرعي للحركة الوطنية الديمقراطية التقدمية ونمو الأفكار الديمقراطية وقيم الحرية والعدالة والمساواة وارتفاع مستوى الوعي الثقافي وتعظيم الوعي الوطني الديمقراطي على أساس الولاء الوطني أولا وآخيراً.. إن تعميق وترسيخ الثقافة الوطنية والفكر والولاء الوطني الديمقراطي لايلغي بالضرورة الولاء للخصوصيات بل بالعكس يعزز وجودها ويحميها من طغيان واستبداد خصوصيات المكونات الكبيرة التي تمتلك السلطة. وقد يكون هناك من يوآخذني على هذا الطرح ويعتبره شكل من اشكال الحجب لحق تقرير المصير للمكونات الأثنية والدينية والمذهبية في ممارسة حقوقها القومية والدينية والسياسية والثقافية في إقامة ماتراه مناسباً من كيانات إدارية خاصه بها لتجسيد هذه الحقوق على أرض الواقع، كالفيدراليات أو مناطق الحكم الذاتي أو مناطق إدارات محلية بأعتبار هذه الادارات تشكل شكلاً من أشكال دولة المكونات عملياً... نعم إنها كذلك إذا كانت هذه الادارات قد أنشئت واسست على أساس أثنى عرقي أو ديني أو مذهبي طائفي، فهي تكون عملياً دولة مكون تفضي الى إقامة نظام سياسي يحمل في طيات ممارساته للسلطة شكلاً من أشكال التفرقة والتمييز العنصري تجاه الآخرين من المواطنين من أبناء المكونات الأخرى التي تعيش في كنف هذه الإدارات كأقليات لها خصوصياتها المختلفة. أما إذا كانت هذه الادارات قد أنشئت واسست على أسس إدارية وجغرافية بغرض تحسين وتطوير وتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين فأنها لا تعتبر دولة مكونات وإنما تعتبر إدارات تشكل جزءاً مكملاً في الاقليم أو المنطقة أو المحافظة أو المدينة لدولة المواطنة ويصب بالتالي نشاط وجهد هكذا إدارات في مجرى تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية وتقوية سلطة دولة المواطنة وتضعف النزعات والدعوات الداعية الى دولة المكونات الأثنية والدينية والطائفية... من هنا نقول وبقناعة راسخة نعم لدولة المواطنة... والف كلا لدولة المكونات في عراقنا الجديد، عراق ديمقراطي حر.

صلاح زينل

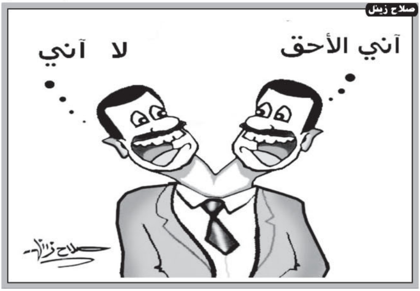

باختصار

استمرار الازمة سيفرض خيار الامر الواقع

حميد الموسوي

من بعض ماتعلمناه من اهلنا ان المشكلة العائلية مهما كان حجمها فهي صغيرة مادامت داخل البيت ولكنها تزداد ضخامة وتعقيداً اذا صارت خارج البيت وتشتد استعارا بزيادة التدخلات الخارجية.

هذه على مستوى البيت والاسرة، اما على مستوى الوطن فتجارب السنين التي كتبت تأريخ الدولة العراقية ما زالت شاخصة امامنا ومازلنا ندفع ضريبة تدخلات الاخرين التي انتجت حروباً داخلية وخارجية خربت بنى العراق الاقتصادية ودمرت ثرواته واكلت خيرة شبابه. على عكس اللجوء الى الحلول الداخلية والتوافقات التي تعطي لكل ذي حق حقه بتنازل عن رضا من هذا الطرف يقابله تنازل طوعي من الطرف المقابل. وهذا ما اثبتته تجربة السنين السبع المنصرمة وما رافقها من تداعيات سقوط السلطة السابقة ومع حداثة التجربة ومحاربتها من اعداء الخارج والداخل لكنها استطاعت الثبات بفضل سياسة التوافقات والشراكة الوطنية في ادارة العملية السياسية. وبما ان عناصر المشتركات كثيرة ومقبولة، وبما ان ما يوحد العراقيين وما يجمع الشركاء كثير حتى ان تنوعهم القومي والديني والاثني والعشائري عامل قوة وان مايفرقهم خط وهمي ترسمه انانية مصلحة شخصية او فئوية سرعان ماتزول ويسهل محو ذلك الخط فمن باب أولى اللجوء الى بيت الاسرة لتذليل اصعب مشكلة واطفاء اشد جمرة وعدم التفكير في اللجوء الى الأخرين الذين لم ولن يكونوا احرص من العراقيين على اطفاء حرائقهم واعادة بناء وطنهم ان لم يكونوا ممن يسكب الزيت على النار ليزيدها اشتعالا. ولو سألت ابسط مواطن عراقي عن الإزمات والمشاكل والاحتقانات الطائفية فسيجيبك على الفور بان هناك اطرافا خارجية تقف وراء ذلك وتدفع اذنابها لافتعال تلك الازمات وتبذل الاموال الطائلة لاجل ديمومته، لان العراقيين نسيج متماسك وان تعددت اطيافه والوانه. ان فشل الاطراف السياسية في التوصل الى حلول مقبوله في حل مشكلة تشكيل الحكومة امر يدعو للأسى والحزن كونه يهيء الساحة ويشرع الابواب للتدخلات التي ستضع مصالحها واجنداتها في طيات الحلول المزعومة والتي عجزت الاطراف صاحبة الشأن في الاهتداء اليها مع انهم جميعا يرددون "اهل مكة ادرى بشعابها" وان المصلحة الوطنية فوق المصالح الحزبية والفئوية!.

هذا الفشل والتلكوء والتعثر شجع بعض الاطراف من داخل العملية السياسية على محاولة اقحام اطراف عربية ودولية في حل معضلة القرن وكأن العقول والارادات العراقية عاجزة تماما عن تشكيل حكومة تضم كل اطياف الشعب العراقي.

لاشك ولا ريب ان الداعين الى تدويل قضية تشكيل الحكومة العراقية قد فاتهم ان دخول الامم المتحدة او الولايات المتحدة الامريكية او غيرها على الخط قد يضع حلولا تتقاطع مع استحقاقات العملية الانتخابية وتتعارض مع مواد الدستور وهذا ما سيفتح سجالا جديداً وجدلا واسعاً ورفضا قاطعا من قبل الاطراف التي سجلت استحقاقا انتخابيا شعبيا واضحاً.

ان وصول قضية تشكيل الحكومة الى باب مسدود جعل كل الخيارات مطروحة وممكنة مثل خيار تقاسم السلطة على غرار التجربة التركية قبل بضعة سنين او تعليق العمل بالدستور وتشكيل حكومة انقاذ وطني واشراف الامم المتحدة كون العراق مازال تحت طائلة الفصل السابع وبأمكان مجلس الامن ان يصدر القرارات التي يراها مناسبة. ومثل هذه الخيارات لا تسهم في تقدم العملية السياسية بالشكل الذي يتمناه العراقيون في رسم مستقبلهم وحل مشاكلهم المستعصية المتمثلة بغياب الخدمات وتدهور الاوضاع الامنية وتفشي الفساد المالي والاداري، والبطالة وضعف البنية الاقتصادية وتوقف المشاريع وغيرها.

ان كثيرا من الاطراف تسعى الى استمرار مشكلة الحكومة وتعقيدها والعمل على عرقلة اي حل توافقي قريب وبذلك يتم فرض الأمر الواقع والتي تجعل العملية السياسية تراوح مكانها دون تحقيق اي منجز منتج وتدفع اطراف وشركاء العملية السياسية للانشغال بتحقيق مكاسب فئوية وحزبية ضيقة استعداداً لخوض انتخابات المرحلة القادمة.

مفهوم نظام الدولة في الواقع العراقي

جورج يونان

بعد سقوط النظام الدكتاتوري البائد ٢٠٠٣/٤/٩ دخل العراق في مرحلة جديدة أشد بأسا من الماضي وهي الاحتلال الأمريكي للعراق بحجة الديمقراطية وأسلحة الدمار الشامل وما شاكلها من توصيفات ومسميات وانهارت بذلك البنية التحتية والمؤسسات الحكومية وحل الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية ودخل العراق في هموم الانفلات الأمني وعدم الاستقرار في مكونات الشعب العراقي والذي لم يعرف سابقا اي مسمى وانه دوما متماسك في جميع اطيافه.. وبعد تشكيل الحكومة العراقية الجديدة ظهرت على الساحة العراقية مصطلحات جديدة دولة المكونات ودولة المواطنة كان رعاتها مجموعة من السياسيين الجدد والذين ارادوا من ورائها خدش التماسك الطبقي بين اطياف الشعب وزرع الفتنة فدولة المكونات تعني تشكيلة المجتمع المذهبية دون ذكر المسميات.. فتعزيز هذه الفكرة في الواقع العراقي انما يساهم في تفكك المنظومة الاجتماعية العراقية والشيء الاكثر ضراوة من ذلك هو ظهور اشخاص يدعون السياسة ويمثلون هذا المكون او ذاك والذي يبحث عن مصالحه ويطالب بحقوقه ويستبسل من أجل الحصول على مكاسب لمكونه على حساب المكون الآخر اضافة الى تعزيز فكرة المظلومية التي يعانيها هذا المكون او ذاك مما يؤدي ذلك الى شرخ التماسك والوحدة الوطنية.. ان بث هذه الروح الطائفية بين ابناء الشعب انما يؤثر سلبا على روح المواطنة والتي يجب ان يتحلى بها كل فرد من ابناء الشعب سواء كان سياسيا ام مواطنا عاديا.

ان على الساسة العراقيين دراسة تاريخ الشعوب وكيف عمل قادتها من أجل بناء بلدانهم فمثلا في اندونيسيا ساهم قادتها الى بنائها من الصفر الى الحد الذي اصبحت فيه الان من الدول الصناعية الكبرى بعدما كانت في عام ١٩٧٠ من الدول المتخلفة والفقيرة وساهمت في رفع دخل الفرد بذلك من خلال الحشد الشعبي وبث روح المواطنة بين افراد الشعب وليس دولة المكونات.. هذا مثال بسيط ومهم.. وعلى قادتنا الجدد ان يحذوا حذو الدول الأخرى والنهوض بالدولة العراقية والشعب الى التقدم والازدهار وبث روح المحبة والتآلف والوئام بين اطياف الشعب العراقي وتغليب فكرة المكون على فكرة المواطنة انما يساهم في تفكيك اواصر المجتمع وبذلك تصبح دولة مكونات وليس دولة مواطنة هذا يؤدي بالتالي الى تقسيم الدولة العراقية وهذا هو مراد الاعداء وهدفهم.. ان الله سبحانه وتعالى اراد لهذا الشعب ان يكون بهذه التشكيلة فيجب ان نحترم ذلك ونعمل على التآخي بين هذه المكونات لكي يتماسك الشعب ليصل الجميع من اجل بناء الدولة والسعي الى تقدمها ونهوضها ان في طرحنا هذا يجب ان لايفهم بأننا ضد مكونات الشعب العراقي وانما اردنا ان يكون الشاغل والمهم هو تغليب روح المواطنة على فكرة المكون وبهذا يكون السياسي الكردي يطالب بحقوق العراقيين وليس بحقوق مكونه وكذلك السياسي الاسلامي والتركماني والمسيحي والأيزيدي والصابئي الكل يطالب بحقوق العراقيين وليس حقوق مكونه ويساهم من أجل بناء الدولة الديمقراطية الحديثة وبهذا نبث روح المواطنة في نفس المواطن وليس روح المكون.. ان بث روح المواطنة في اخلاقيات وتصرفات المواطن العراقي انما يساهم ذلك في الوحدة الوطنية ويكون المجتمع العراقي بعد ذلك كتلة واحدة بمواجهة الأرهاب والتحديات التي تواجه بلدنا العزيز.. العراق اولا وكل شيء يأتي بعده، نضحي ونناضل من أجله مع احترام كافة الخصوصيات القومية والمذهبية..